منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

العمل الإستراتيجي
لمنظمة الأغذية
والزراعة

من أجل أنظمة غذائية شاملة وكفؤة

البرنامج الإستراتيجي
لإتاحة أنظمة
زراعية وغذائية
شاملة وكفؤة

المحتويات

الصفحات 4-5

أهمية إتاحة أنظمة زراعية وغذائية شاملة وكفؤة

الصفحات 6-13

نهج منظمة الأغذية والزراعة نحو أنظمة زراعية وغذائية شاملة وكفؤة

الصفحات 14-27

تحقيق نتائج وتبيان الأثر

للحصول على مزيد من المعلومات حول العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل أنظمة غذائية شاملة وكفؤة يرجى الرجوع إلى:

www.fao.org/about/what-we-do/so4/en/

يرجى الاتصال بـ:

SPL4@fao.org

تونس

سوق "بير القصعة".
©FAO/Sebastián Villar

رسائل رئيسية

- في عالمنا الذي أصبح أكثر ارتباطا ببعضه البعض، تلعب تقوية الزراعة والنظم الغذائية دورا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر والجوع وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية والاقتصادية.

- أدت العولمة والتنمية الحضرية السريعة وتغير أذواق المستهلكين إلى خلق فرص أمام الأنظمة الزراعية والغذائية. وبالرغم من ذلك، فقد أدت إلى ظهور تحديات تتعلق بسوء التغذية وسلامة الغذاء وتدهور البيئة وفقدان الغذاء والهدر الغذائي الكبير وخطر إقصاء النساء والشباب والجماعات الضعيفة الأخرى والمزارعين على نطاق صغير ومربي القطعان وصيادي الأسماك والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاديات الصغيرة عن المشاركة في الأسواق.

- تحدث ما يقرب من ثلاثة أرباع الأنشطة الزراعية ذات القيمة المضافة في الدول النامية. ويوفر الطلب المتزايد على المنتجات عالية الجودة في أسواق الغذاء العالمية والمحلية فرصة أمام الدول النامية لتحقيق نمو اقتصادي وتوفير عمل بأجر.

- لازالت الاستثمارات العامة والخاصة غير الكافية تعيق تطوير أنظمة زراعية وغذائية شاملة وتتميز بالكفاءة.

- توفر منظمة الأغذية والزراعة المساعدات وبناء القدرات إلى الدول كي تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية واستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الغذاء وصحة النباتات والحيوانات.

- تدعم منظمة الأغذية والزراعة الدول على تطوير استراتيجيات وسياسات وأطر تنظيمية تدعم أنظمة زراعية وغذائية شاملة وتتميز بالكفاءة.

- تتولى منظمة الأغذية والزراعة دعم الدول على حشد وتحسين الاستثمارات العامة والخاصة في النظم الزراعية والغذائية وتعزيز القدرات التقنية والإدارية الخاصة بأصحاب المصلحة في سلاسل القيمة الزراعية الغذائية وتيسير حصولهم على التمويل وتحسين الاستدامة والكفاءة وشمولية تلك السلاسل.

"يجب أن ندعم عملية تغيير النماذج من أجل تطبيق أنظمة زراعية وغذائية أكثر إنتاجية وأكثر شمولية وأكثر تكيفا مع تغير المناخ".

جوزيه غرازيانو دا سيلفا،
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

أهمية إتاحة أنظمة زراعية وغذائية شاملة وكفؤة

من خلال ربط الإنتاج بالاستهلاك، تؤثر النظم الزراعية والغذائية في مقدار توافر الغذاء والمنتجات الزراعية وتكلفتها واستدامتها وتنوعها وجودتها وسلامتها.

كما تؤثر التطورات التي تحدث في تلك الأنظمة بصورة كبيرة في عمليات التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي. وستكون الطريقة التي تتطور بها النظم الزراعية والغذائية على مدى الخمسة عشر عاما القادمة أحد المحددات الرئيسية لتحقيق مجموعة الغايات الوطنية والعالمية الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

وتتعرض النظم الزراعية والغذائية في العالم لتغيرات هائلة. فهي تصبح أكثر عولمة وتركيزا وتصنيعا وتركز على العلم ورؤوس الأموال. كما تؤدي التنمية العمرانية السريعة وزيادة مستويات الدخل إلى زيادة التغيير في أذواق المستهلكين. وبالرغم من أن تلك التطورات توفر فرصا ضخمة، فإنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى نشوء العديد من التحديات داخل الدولة. وتتضمن تلك التحديات تزايد سوء التغذية، وزيادة حدوث مشكلات سلامة الغذاء وتفشي الأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود وإساءة استخدام مضادات الجراثيم بما ينتج عنه مقاومتها، وفاقد الأغذية والهدر الغذائي المرتفع وما إلى ذلك. وتتضمن التحديات ذات الصبغة العالمية بصورة أكبر تدهور البيئة وتغير المناخ. علاوة على ذلك، فإن قطاعات المجتمع التي كانت أقل نفاذا في السابق للتعليم والموارد ورؤوس الأموال، أي النساء والشباب والفقراء في الريف والحضر والشعوب الأصلية وصغار المزارعين أصبحت تواجه عوائق أمام المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة. كذلك أصبح صغار المزارعين ومربو القطعان وصيادو الأسماك والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة يعتمدون بصورة متزايدة على الأطراف المسيطرة في أسفل سلاسل القيمة. أما الدول الفقيرة التي يمكن أن تكون أطرافا صغيرة نسبيا في السوق العالمية فتتعرض لخطر الإقصاء عن الفرص الجديدة بالأسواق.

تقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدة لتعزيز شمولية النظم الغذائية والزراعية من خلال مشاركة صغار المنتجين والدول الصغيرة اقتصاديا.

ويمثل التجميع في مرحلة ما بعد الإنتاج والتجهيز والتوزيع والاستهلاك والتصرف في السلع القادمة من مجال الزراعة والحراجة وتربية الأحياء المائية والمصايد، مكونات حاسمة في النظم الزراعية والغذائية التي تمثل جوهر عمل المنظمة

صربيا

تعمل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير مع منتجي الكرز الحامض الصربيين لمساعدتهم على تحقيق عائدات أعلى.
©EBRD

من خلال برنامجها الاستراتيجي 4. وتتم مساعدة الدول على الوفاء بالمعايير الدولية المتعلقة بسلامة الغذاء والنظافة والوصول إلى الأسواق العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تساعد المنظمة الدول على تحسين العمليات وزيادة الاستثمارات على طول سلاسل القيمة بحيث يمكن لمنتجات أفضل وأعلى جودة الوصول إلى الأسواق فيحصل المنتجون على أسعار أعلى. وتقدم المنظمة أيضا المساعدة لتعزيز شمولية النظم الغذائية والزراعية من خلال مشاركة صغار المنتجين والدول الصغيرة اقتصاديا.

حقائق سريعة

- للقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030 يلزم ضخ متوسط مبلغ إضافي سنوي قدره 265 مليار دولار في الفترة من 2016 وحتى 2030 . وسوف يخصص 198 مليار دولار من هذا المبلغ للاستثمارات التي تركز على الفقراء في القطاعات الإنتاجية . (منظمة الأغذية والزراعة/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ برنامج الغذاء العالمي ، 2015) .
- من المتوقع أن ينضم إلى سوق الغذاء الحضري 5 .2 مليار مستهلك بحلول عام 2050 ، مع تركز ما يقرب من 90 في المائة من تلك الزيادة في آسيا وأفريقيا . (الأمم المتحدة ، 2014) .
- يعمل واحد من بين كل ثلاثة أشخاص في العالم تقريبا في نظام الأغذية الزراعية (منظمة الأغذية والزراعة ، 2013)

نهج منظمة الأغذية والزراعة نحو أنظمة زراعية وغذائية شاملة وكفؤة

دعم الدول النامية على تنفيذ وتطبيق المعايير

تسهم المعايير المتفق عليها عالميا فيما يتعلق بصحة النباتات والحيوانات وسلامة الغذاء إسهاما كبيرا في سلامة وجودة الأغذية، بما يؤدي إلى حماية المستهلكين.

وتحتاج الدول إلى الدعم لتطبيق وتنفيذ اللوائح والمعايير ذات الصلة ويجب على مشغلي سلاسل القيمة أن يمتلكوا القدرة على التوافق مع معايير الغذاء التي قامت بإعدادها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، التي تعرف بالدستور الغذائي. وتعمل المنظمة مع الدول على تعزيز الأطر التنظيمية والسياسات المتعلقة بصحة النبات وصحة الحيوان وسلامة الغذاء وجودة الغذاء وتعزز الحوار بين القطاع العام والخاص والتعاون بشأن المعايير الطوعية.

حقائق سريعة

- زادت عدد الإشعارات المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية الجديدة المرسلة إلى منظمة الصحة العالمية من بضعة مئات في منتصف التسعينات إلى 13 000 إشعار في عام 2011 . (منظمة الأغذية والزراعة ، 2016) .
- قامت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية بتقييم أكثر من 2 600 مادة تضاف للأغذية وما يقرب من 50 ملوث وسموم تتكون بصورة طبيعية ومخلفات من أكثر من 90 دواء بيطري لتطوير المعايير الدولية باعتبارها أساسا علميا مستقلا .
- أجرت إجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، والمعنية بتقييم الأخطار الميكروبيولوجية ، تقييمات مخاطر لأكثر من عشرين مجموعة مخاطر على السلع منذ عام 2000 .

كوت ديفوار

بفضل التكنولوجيا البسيطة نسبيا وغير المكلفة مثل أفران تقنية منظمة الأغذية والزراعة لتجفيف الأسماك بالتدخين، يتمتع مدخنو الأسماك بصحة جيدة بينما يقومون بإنتاج منتج آمن وذو جودة أفضل ويحصلون على أسعار أعلى.

©FAO/Sia Kambou

مساعدة الدول على الاستفادة من التجارة

تلعب التجارة الحالية والجديدة والاتفاقيات والآليات المتعلقة بالتجارة دورا مهما في تيسير تطوير أنظمة تجارة مواتية وهامة بالنسبة لعمل أنظمة الغذاء والأمن الغذائي.

وتتولى المنظمة مساعدة الدول على بناء القدرات من أجل التوصل إلى فهم أفضل للأسواق الدولية سريعة التغير وقواعد التجارة والتبعات المحتملة لتلك التغيرات بما في ذلك التهديدات والفرص المتعلقة بالانفتاح تجاه التجارة والاستراتيجيات المحتملة للتعامل معها.

وتعمل المنظمة مع الدول على تيسير الحوار المحايد حول المسائل المتعلقة بصياغة الاتفاقيات التجارية وتعزيز استخدام البراهين في صياغة وتبني مثل تلك الاتفاقيات. كما تتولى أيضا تعزيز الأنظمة الوطنية وتكييفها مع القواعد والمعايير الدولية من أجل الاستفادة من اتفاقيات التجارة.

حقائق سريعة

- تضاعفت قيمة الصادرات الزراعية العالمية بمقدار ثلاثة مرات في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2012 بينما ارتفعت الصادرات الزراعية بحوالي 60 في المائة من حيث الحجم في نفس الفترة . (منظمة التجارة العالمية ، 2014) .
- زادت صادرات الغذاء إلى أقل البلدان نموا في الفترة من عام 1992 وحتى عام 2011 بمقدار خمسة أضعاف تقريبا (منظمة الأغذية والزراعة ، 2016) .
- تعتبر الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط مسؤولة عن حوالي ثلث التجارة العالمية في الغذاء والمنتجات الزراعية .
- تزايد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية من أقل من 20 اتفاقية في عام 1990 إلى 262 اتفاقية منفذة في عام 2016 . (منظمة الأغذية والزراعة ، 2016) .

كوستا ريكا

عمال يقومون باختيار الأناناس (ananas cosmosus) لتعبئته وفقا لمعايير التصدير.
©FAO/Ezequiel Becerra

تطوير سلاسل قيمة شاملة كفؤة

تمثل الزيادة في الطلب على المنتجات عالية الجودة في أسواق الغذاء العالمية والمحلية فرصة أمام الدول النامية لتحقيق نموا اقتصاديا وتخلق فرص عمل بأجر.

وبالرغم من ذلك، فإن عملية تحديث الصناعات الزراعية وسلاسل الغذاء الزراعية تخلق مخاطر تتعلق بالمساواة والاستدامة والشمولية وخاصة بالنسبة للمزارعين على نطاق صغير والمشروعات الزراعية بما يلقي الضوء على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات تتناول تلك المخاطر. وتعمل المنظمة مع الدول على صياغة وتطبيق صناعة زراعية ومشروعات زراعية واستراتيجيات وإقامة منصات لتنمية سلسلة القيمة جنبا إلى جنب مع توفير إرشادات تتعلق بالسياسات وخلق المعرفة وتطوير القدرات. كما تعمل أيضا على تعزيز قدرات منظمات المنتجين وتعزيز السياسات الفعالة بشأن خلق فرص عمل لائقة وإنشاء المشروعات وحوافز الابتكار والاستثمار وخاصة بالنسبة للنساء واللاتي يعتبر عملهن مهما في الغالب على طول سلسلة القيمة.

حقائق سريعة

- يتم إنتاج ما يقرب من ثلاثة أرباع المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة في العالم في الدول النامية (منظمة الأغذية والزراعة ، 2013) .
- أثناء عام 2014–2015 دعمت المنظمة 56 دولة على تطبيق سلاسل قيمة شاملة وفعالة ومستدامة كما تم تقديم دعم إلى ستين دولة لزيادة توفير المنتجات والخدمات المالية لقطاع الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة ، 2014–2015)
- تمثل قطاعات ما بعد باب المزرعة في سلسلة قيمة الغذاء من 50 إلى 70 في المائة من المنتجات ذات القيمة المضافة وتكلفة سلسلة الغذاء بكاملها في آسيا . (منظمة الأغذية والزراعة ، 2014) .

كرواتيا

فاكهة تالفة في انتظار التخلص منها في منشأة أوبوزين لتعبئة الفاكهة.
©IAEA/Louise Potterton

التقليل من فاقد الأغذية والهدر الغذائي

يسهم فاقد الأغذية والهدر الغذائي في حدوث انعدام الأمن الغذائي ويهدر الموارد الطبيعية الثمينة ويزيد انبعاثات غازات الدفيئة بصورة غير ضرورية ويؤدي بصفة عامة إلى إبطاء عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتطلب مكافحة فاقد الأغذية والهدر الغذائي إتباع مناهج مختلفة. وتحدث غالبية الفاقد الغذائي في مرحلة الاستهلاك بينما يزيد فاقد الأغذية بسبب عدم وجود بنية تحتية أو وسائل تكنولوجية وممارسات كافية على طول سلسلة القيمة.

ويرتبط فاقد الأغذية والهدر الغذائي في الدول ذات الدخل المنخفض بصفة أساسية بالقيود المالية والإدارية والفنية في تقنيات الحصاد ومرافق التخزين والتبريد في الظروف المناخية الصعبة، وفي البنية التحتية وأنظمة التعبئة والتسويق. ونظرا لأن العديد من صغار المزارعين في الدول النامية يعيشون على هامش انعدام الأمن الغذائي فإن تقليل فاقد الأغذية يمكن أن يكون له أثر فوري وقوي على سبل كسب معيشتهم. وتعمل المنظمة مع الدول على توفير البيانات ودعم حساب مستويات الدول من حيث فاقد الأغذية والهدر الغذائي مع تعزيز وجود روابط أفضل في نفس الوقت بين مجال الصناعة والبحث والحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمستهلكين في الحرب الحاسمة على الهدر الغذائي. ومن خلال بناء قدرات الدول النامية المتعلقة بتحسين ممارسات الحصاد، ومرافق النقل والتجهيز والتخزين (لتقليل فاقد الأغذية والهدر الغذائي)، تتولى المنظمة دعم السياسات والممارسات والأساليب التكنولوجية الوطنية التي تساعد على تقليل فقاد الأغذية والهدر الغذائي.

تعزيز الاستثمار وتمويل المشروعات الزراعية

يعد نقص الخدمات والمنتجات المالية التي تتكيف مع القطاع الريفي والقطاع الزراعي أحد العقبات التي تحد من تطوير أنظمة زراعية وغذائية شاملة وتتميز بالكفاءة.

وفي الوقت نفسه، لازلت الاستثمارات الخاصة والعامة غير الكافية تمثل عائقا أمام تطوير أنظمة زراعية وغذائية شاملة وتتميز بالكفاءة. وللتعامل مع ذلك، تعمل المنظمة مع الدول على زيادة مستويات الاستثمارات الملائمة في النظم الزراعية والغذائية من خلال عدد من المبادرات. وتتولى المنظمة تطوير القدرات بين أطراف القطاع العام والخاص لتشكيل بيئة سياسات مواتية. ومن خلال تعزيز مبادئ العمليات المسؤولة، تساعد المنظمة المسؤولين على تحسين كفاءة الإنفاق العام لديهم، وتعزيز عمليات السياسات والحوكمة وإعداد إحصاءات استثمارية. كما تتم مساعدتهم أيضا في مجال تصميم وتنفيذ الإدارة المالية وإدارة المخاطر وأدوات ومناهج الاستثمار مسترشدين بأفضل الممارسات واستخدام أدوات مالية واستثمارية مبتكرة شاملة تستجيب لاحتياجات أصحاب المصلحة.

وبناء على تحليل سليم، وتوافر البراهين والممارسات السليمة، تدعم المنظمة أصحاب المصلحة في سلسلة القيمة على تحسين مستوى وجودة الاستثمارات العامة والخاصة في عملية التحول وعلى تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، أينما لزم الأمر، وتعزيز أنشطة التجهيز والتسويق والوصول إلى الخدمات المالية وأدوات إدارة المخاطر ومساعدتهم على العمل بطريقة حساسة للمناخ وفي بيئة صديقة.

حقائق سريعة

- نظرا لأن هناك حاجة لزيادة إنتاج الغذاء في العالم بمقدار 60 في المائة عن مستويات 2005– 2007 ، ستكون هناك ضرورة إلى ضخ استثمارات تبلغ 83 مليار دولار في مجال الزراعة في الدول النامية .
- يتدفق حوالي ستة في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم إلى قطاع تجهيز الأغذية . (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2012) .
- في أفريقيا ، يتم ضخ 20 في المائة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتجه إلى قطاع الصناعة – أو 6 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة – في قطاع الأغذية والمشروبات . (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2012) .
- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، تمثل صناعة الأغذية 30 في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التصنيع أو 11 في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية . (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، 2012) .
- في عام 2014 أظهرت 34 دولة من بين 56 دولة قامت المنظمة بدعمها (والتي توافرت بيانات بشأنها) زيادة طفيفة في الائتمان السنوي المقدم لمجال الزراعة ، من حيث القيمة الحقيقية . (منظمة الأغذية والزراعة ، 2015) .

ضمان وجود سياسات تدعم تطوير النظام الغذائي

هناك إدراك متزايد من قبل صناع القرار بأن السياسات في حاجة إلى متابعتها وتقييمها من أجل تحسينها وتحقيق أهداف الحكومة.

ويمكن للطريقة التي تتفاعل بها السياسات أن تدعم أو تعيق كفاءة وتطوير النظم الزراعية والغذائية، ونتيجة لذلك تدعم أو تعيق نمو القطاع الزراعي. وقد أثر وجود بيئة سياسات غير مستقرة وأسعار متقلبة بسبب التطور السريع لقوى السوق الدولية والمحلية على القرارات المتعلقة بالإنتاج ومستويات الاستهلاك والتسويق/وخيارات التجارة في غالبية الدول النامية.

وسوف يساعد فهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلب في الأسعار وخاصة في الأسواق المحلية ودوافع عدم استقرار السياسات/وعدم الاستقرار المؤسسي، صناع القرار وأصحاب المصلحة الآخرين على اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات بصورة أفضل وتبني استراتيجيات وأدوات إدارة مخاطر تعتمد على البراهين. وتدعم المنظمة الدول في متابعة وتقييم السياسات لتحسين أسعار وحوافز السوق. وتتنوع مجالات الدعم من تحسين جمع البيانات الزراعية إلى تطوير المؤشرات ذات الصلة وتحليلها ونشرها وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات والمبني على البراهين.

حقائق سريعة

- قد يكون لتدخلات السياسات المتعلقة بالتجارة تأثير أقوى أحيانا على النمو الاقتصادي طويل المدى وحوافز الاستثمار وتوزيع الرفاه العالمي بالمقارنة بتقلبات الأسعار والإمدادات (Anderson وRausser وSwinnen ، 2013) .
- تتولى العديد من الدول النامية التقليل التدريجي للسياسات المناهضة للزراعة وتقوم بعضها بزيادة حماية المزارعين الذين يتنافسون مع الواردات .
- في عشرة دول أفريقية ، قام مشروع متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية التابع للمنظمة بدراستها في الفترة بين عام 2010 وعام 2015 ، كان مستوى حوافز الأسعار منخفض بصفة عامة بالرغم من وجود عدم تجانس قوي في الدول والسلع التي تم تحليلها (مشروع متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية ، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة) .
- لوحظ وجود اتجاه هابط في الميزانية المخصصة للزراعة في العديد من الدول الأفريقية بما يوحي بأنه من غير المحتمل تحقيق هدف مابوتو/مالابو . (مشروع متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية ، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة) .

بنغلاديش

أعضاء من منظمة توجد بالقرية يناقشون إنشاء مراكز للتسوق للمنتجات الزراعية مع العاملين في المشروع من منظمة الأغذية والزراعة.
©FAO/David Neven

تحقيق نتائج وتبيان الأثر

من خلال التعاون الوثيق مع شركائها، تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تمكين وجود أنظمة زراعية وغذائية شاملة وتتميز بالكفاءة في الدول والمناطق حول العالم كما هو موضح في الأمثلة التالية.

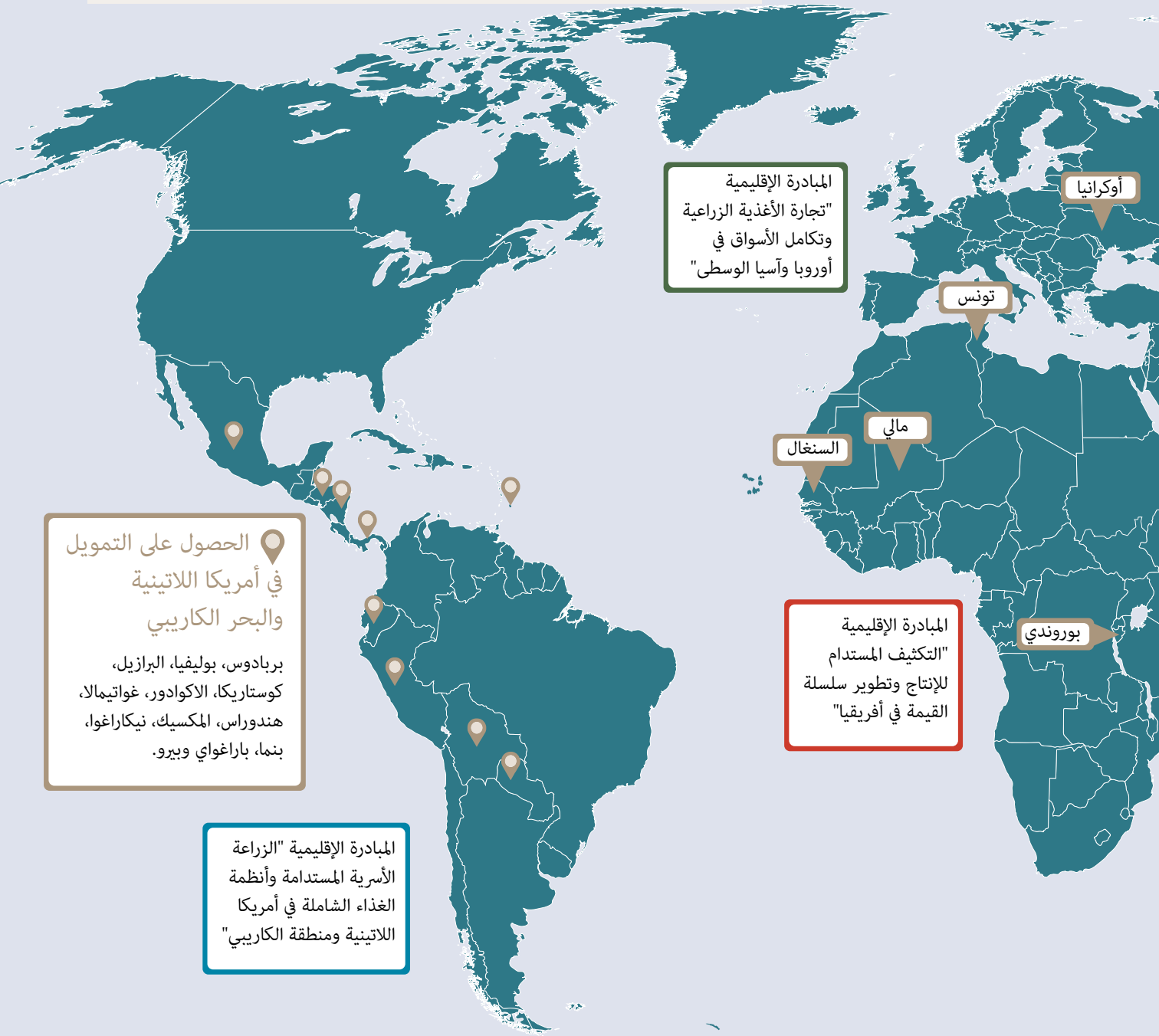

مبادرات إقليمية

من خلال مبادراتها الإقليمية الأربعة، تسعى المنظمة إلى التعامل مع العديد من التحديات على طول سلسلة القيمة التي يواجهها صغار المنتجين وحتى الاقتصاديات الصغيرة.

وتحتاج النظم الغذائية والزراعية إلى تحسين شموليتها من خلال ربط صغار المنتجين بالمشروعات الزراعية وسلاسل الإمداد حتى تستطيع المشاركة بصورة فاعلة ومستدامة في الأسواق سريعة التغير. وللقيام بذلك، تتولى المنظمة مساعدتها على تطوير الأدوات اللازمة مثل المعلومات التحليلية المتعلقة بالسياسات السليمة، وبناء القدرات على المستوى المؤسسي والفردي، والمساعدة على مكافحة فاقد الغذاء والهدر الغذائي.

سلاسل القيمة الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية في جزر كوك

كان تراجع التنافس على التصدير بين المزارعين والصيادين بالإضافة إلى الاعتماد الغذائي على الأغذية المستوردة قد حدا بأصحاب المصلحة في القطاع العام والخاص في منطقة المحيط الهادي إلى إعطاء الأولوية لتحسين قدرات قطاعات الأغذية الزراعية لديهم للوفاء باحتياجات الغذاء المحلية. ومنذ عام 2014 تهدف هذه المبادرة الإقليمية إلى تطوير سلاسل القيمة المحلية الخاصة بالأمن الغذائي وأمن التغذية. كما تركز جهود المنظمة على تعزيز قدرات منتجي الغذاء المحليين على توفير المزيد من الغذاء للسوق المحلية وسوق السياحة للوفاء بمتطلبات نظام توفير نظام غذائي متوازن ومغذي وتقليل واردات الأغذية والأعلاف. ويتضمن ذلك دعم تطوير سياسات وأطر تنظيمية تعتمد على تحسين القدرة على تجميع ودمج وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأغذية والتغذية والموارد الطبيعية.

المبادرة الإقليمية بشأن تجارة الأغذية الزراعية وتكامل الأسواق في أوروبا وآسيا الوسطى

من خلال مبادراتها الإقليمية، تساعد المنظمة الدول على خلق بيئة داعمة للسياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الزراعية والغذائية. كما تعمل المنظمة أيضا على تطوير الممارسات المتعلقة بتصميم وتنفيذ اتفاقيات التجارة وسلامة الغذاء ومعايير الجودة. وتعمل المنظمة أيضا على بناء القدرات فيما يتصل بقضايا منظمة التجارة العالمية، وتدابير الصحة والصحة النباتية، وتيسير التجارة وحل النزاعات، وتطبيق طرق حديثة لتحليل المخاطر والممارسات السليمة المستمدة من الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لحماية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان. كما تتولى المنظمة أيضا دعم قدرات الدول على استخدام المؤشرات الجغرافية كأداة للعلامات التجارية لزيادة جودة الأغذية. ويتضمن المستفيدون الموظفين الحكوميين والعلماء ومجال الصناعة مع التركيز بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

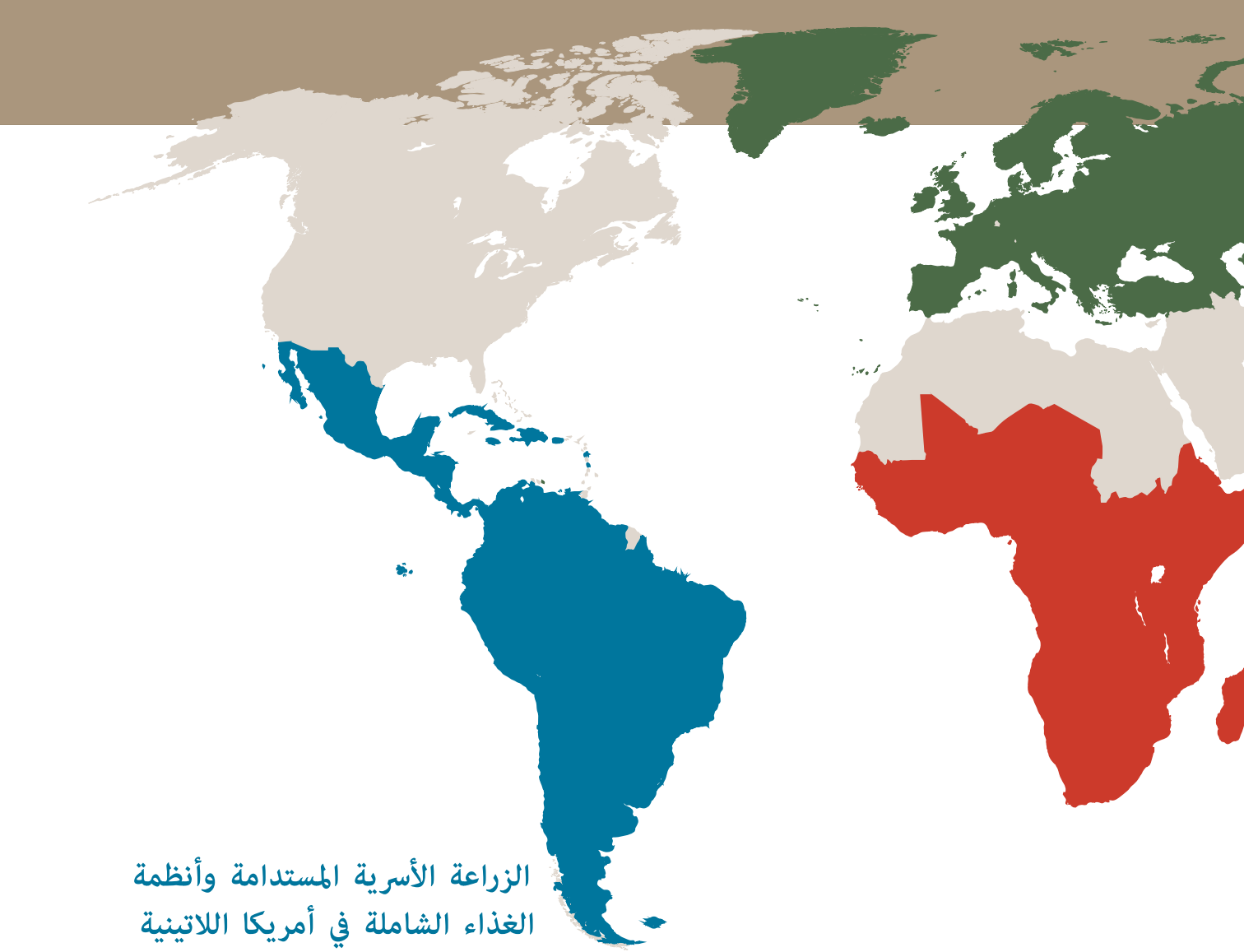

التكثيف المستدام للإنتاج وتطوير سلسلة القيمة في أفريقيا

وفي أعقاب صدور إعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل تحقيق الرخاء المشترك وتحسين سبل كسب العيش، تقوم هذه المبادرة بالتعامل مع أزمات سلاسل القيمة التي يزداد الإنتاج من خلالها عن طريق اتخاذ إجراءات لتكثيف الإنتاج بصورة مستدامة وزيادة الإنتاجية. وسوف يسهم تحسين إدارة سلاسل القيمة في تطوير الأسواق والمشروعات الزراعية مع التركيز بصفة خاصة على توفير فرص وخدمات تناسب النساء والشباب.

الزراعة الأسرية المستدامة وأنظمة الغذاء الشاملة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

تهدف هذه المبادرة الإقليمية إلى تحسين نفاذ الفقراء إلى الأصول الإنتاجية (الأراضي والمياه والطاقة والمرافق) بالإضافة إلى الخدمات الزراعية المالية (الائتمان والادخار والتأمين) وغير المالية (الدعم التقني والابتكار والمعرفة). وتعمل المنظمة على تعزيز منظمات المنتجين ومشاركة المجتمعات الريفية في استراتيجيات التنمية المستدامة. ومن خلال التركيز على بناء أنظمة غذاء تتميز بالكفاءة والقدرة على الصمود ومراعاة التغذية، تتولى المنظمة دعم سلاسل القيمة وأنظمة التوريد العامة وزيادة الأغذية الطازجة والصحية مع تقليل اعتماد الدولة على الواردات وتمكين الأسر الريفية من أن تصبح قادرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والطبيعية.

من الميدان

تعزيز قدرات تحليل مخاطر سلامة الأغذية في مالي

بينما تدرك الدول بصورة كاملة أنه يجب أن تكون عمليات تحليل المخاطر ضمن الأولويات التي يتم وضعها وضمن عملية اتخاذ القرارات التي تتخذها السلطات العامة في مجال سلامة الغذاء، غالبا ما ينظر إليها على أنها صعبة التنفيذ في مجال التطبيق في حالة غياب البيانات العلمية والتقنية المطلوبة. وخلال المناقشات التي تعقدها مع سلطات سلامة الغذاء في مالي، اقترحت المنظمة تطبيق منهج متدرج لإدخال واستخدام مبادئ التحليل في التطبيقات اليومية للسلطات، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين مثل اتحادات العلماء والباحثين والمنتجين والمستهلكين. وقد تم اعتبار الأولويات المحددة أمثلة لتطوير المزيد من الخطوات المعقدة المتعلقة بتحليل المخاطر (مثل تقييم المخاطر). كما قام برنامج التدريب أيضا بالمساعدة على تحقيق فهم أفضل للمسائل الحقيقية المتعلقة بسلامة الغذاء وتحديد تدابير السيطرة وتضمينها، أينما لزم، في برامج جمع البيانات المستقبلية، لتحسين التقييم واستهداف تدابير السيطرة بمرور السنين. وبالإضافة إلى نقل المعرفة والمهارات، قام المشروع بتشكيل فريق أساسي قوي، تفهم حاليا الحاجة إلى وقيمة وجود منهج متعدد التخصصات والتعاون في تحليل مشكلة سلامة الغذاء. وبعد أن تمكن من تحقيق الثقة بين أعضائه، يقوم الفريق الأساسي الآن باجتذاب كافة المؤسسات التي تحتاج إلى المشاركة في تحليل المخاطر في مرحلة أو أخرى ويقوم أعضاءه بالعمل كرواد في مؤسساتهم. ويقومون باتخاذ خطوات لتحسين البيانات المجمعة وتحليل موقف الغذاء.

تجارة الأخشاب من إندونيسيا

توفر اندونيسيا ثلث واردات الاتحاد الأوروبي وفقا للقيمة من الأخشاب المدارية، والذي يعتبر من أكبر المستهلكين في العالم للمنتجات الخشبية. ومنذ عام 2013، حظرت لوائح الأخشاب بالاتحاد الأوروبي دخول الأخشاب والمنتجات الخشبية غير الشرعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. وتعمل منظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين والمحليين الآخرين على مساعدة الدول المدارية المنتجة للأخشاب على إبرام معاهدات ملزمة قانونا مع الاتحاد الأوروبي. وتقوم تلك الاتفاقيات التي تعرف باسم اتفاقيات الشراكة الطوعية بإنشاء آليات لإظهار شرعية الأخشاب المنتجة في الدولة. وتتماشى الأخشاب الحاصلة على رخصة إنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات بصورة آلية مع متطلبات لوائح الأخشاب وتخلق "ممرا أخضرا" للأخشاب التي تدخل إلى الاتحاد الأوروبي. وفي نهاية عام 2016، أصبحت اندونيسيا أول دولة على مستوى العالم تصدر رخصة إنفاذ القوانين والحوكمة والتجارة في قطاع الغابات. وكان المنتجون المحليون بها يحتاجون إلى الدعم للتوافق مع كافة متطلباتها. لذلك، تستمر المنظمة في توفير الدعم التقني والمالي لتعزيز شرعية النظام الوطني لتأمين الأخشاب. ويتضمن ذلك دعم اعتماد الغابات المجتمعية في شرق كاليمانتان وتعزيز الاعتماد الجماعي لصناع الأثاث في جاوا وبالي بحيث يمكنهم الاستمرار، بل من المؤمل أن يتمكنوا من خلال اتفاقية شراكة طوعية من زيادة مزايا التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

تونغا

سوق الخضروات في نوكو ألوفا، جزيرة تونجاتابو.
©FAO/Anton Glaeser

تطوير النظام الوطني للسيطرة على الغذاء في تونغا

تقع مملكة تونغا في جنوب منطقة المحيط الهادي وتتكون من أكثر من 170 جزيرة. ويعتبر الغذاء ذو أهمية محورية بالنسبة لسكانها لأسباب اجتماعية وثقافية كما يعد مصدر دخل لصغار المزارعين في الريف وفيما يتعلق بتدفق التجارة. ويسهم قطاع الزراعة بحوالي 30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في تونغا وتمثل الصادرات الزراعية ثلثي إجمالي الصادرات. وتمثل واردات الأغذية حوالي 30 في المائة من كافة الواردات (من حيث القيمة). ونظرا لأهميته، قامت وزارة الزراعة بإضافة حافظة خاصة بالغذاء إلى أعمالها الأساسية. وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك حتى وقت قريب تشريع وطني محدد يقوم بتنظيم سلامة وجودة الأغذية. ومن خلال دعم المنظمة، تم وضع وتمرير قانون جديد للغذاء في نهاية عام 2014 كما تم وضع معايير أغذية تعتمد على الدستور الغذائي في الجزر. وفي الوقت نفسه، يتم بناء نظام وطني تنظيمي للأغذية لتطبيق وتنفيذ قانون الأغذية. وسوف يتضمن هذا النظام التنظيمي وسائل تعزيز التنسيق والتعاون بين الهيئات وتعزيز قدرات التفتيش على الطعام والاعتماد، ووضع سياسات إدارة الحالات الطارئة المتعلقة بالأغذية وتعزيز قدرات مشغلي سلاسل القيمة على الالتزام بمتطلبات سلامة الغذاء وجودته. ومن المتوقع أن يؤدي تحسين القدرات إلى رفع سلامة وجودة منتجات الأغذية والمنتجات الزراعية بما يضمن الحفاظ على صحة المستهلكين ويعزز الفرص التجارية.

جورجيا

شباك بحرية مستديرة تستخدم في اصطياد الأنشوجة عالية الجودة في ميناء بوتي على البحر الأسود.
©FAO/Ruggero Urbani

المساعدة في تعزيز التجارة في جمهورية جورجيا

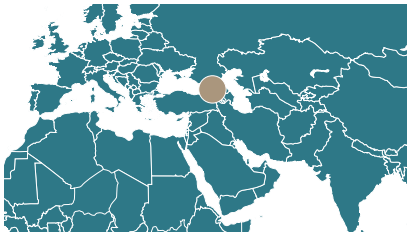

تتمتع تلك الدولة الصغيرة التي تقع في منطقة القوقاز بموارد سمكية ضخمة. وعلى طول ساحل البحر الأسود، يصل إجمالي صيد الأنشوجة بها إلى 60 ألف طن متري. ويتم بيع غالبية تلك الأسماك إلى الدول المجاورة أو يتم تجهيزها في شكل وجبات أسماك في الزيت. وترغب جورجيا في القيام بالتصدير مباشرة إلى أكبر سوق مستورد للأسماك في العالم وهو الاتحاد الأوروبي لتحصل على عائدات أعلى لكنها لا تفي بعدد من معايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بفحص الأسماك والاعتماد والمختبرات والتشريعات ذات الصلة. وتتولى المنظمة تقديم الدعم إلى جورجيا وبتقييم مواقع الإنزال والمصانع وأسواق الأسماك مع التركيز على الوفاء بمتطلبات الاتحاد الأوروبي، وتدريب فاحصي الأسماك بها كما تتولى إلى جانب الهيئة الوطنية للغذاء في جورجيا مراجعة كافة جوانب لوائح الاتحاد الأوروبي المتعلقة بإمكانية التتبع والتوسيم بما في ذلك استكمال قوائم الفحص في كل عملية تفتيش. وسوف يساعد هذا العمل المهم الذي يتم بالشراكة مع حكومة جورجيا على بناء قدرات إنتاج المصايد في جورجيا ويزود الدولة بفرص تجارة وعائدات أفضل في المستقبل.

تعزيز سلسلة قيمة زيت الزيتون في تونس

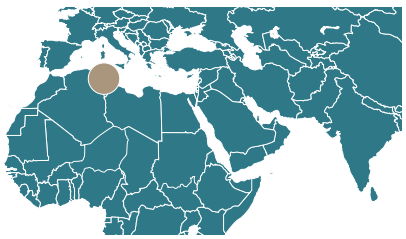

في عام 2014، قام البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بإصدار مراجعة لقطاع زيت الزيتون. ومن أجل مساعدة القطاع على تحقيق إمكاناته تمت دعوة أطراف من كافة أجزاء سلسلة قيمة زيت الزيتون والحكومة للانضمام لمجموعة عمل. وكانت مجموعة العمل بمثابة منتدى يعمل فيه القطاع الخاص والحكومة معا على تحسين السياسات وبناء رؤية مشتركة لمستقبل القطاع. وقد حددت المراجعة أيضا المجالات التي يمكن للدعم التقني أن يمثل فيها فارقا: تقديم التدريب لتحسين ممارسات المزارعين ومساعدتهم على تبني معايير والعمل على تطوير القدرات المتعلقة بجودة المنتج. وقد أدت تلك الجهود معا إلى المساعدة على التعامل مع مسائل تعميق التكامل في السوق الزراعي، وتحسين الجودة والكفاءة وتوفير الدعم من أجل لعب القطاع الخاص لدور أكبر في قطاع زيت الزيتون. أما المرحلة الثانية من المشروع فتتعلق بتعزيز البرنامج من خلال إقامة حوار حول السياسات والإسهام في صياغة استراتيجية وطنية لزيت الزيتون والتحضير لإقامة روابط محسنة في كل سلسلة القيمة ودعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المنقحة.

دعم تطوير صناعة الألبان في أفغانستان

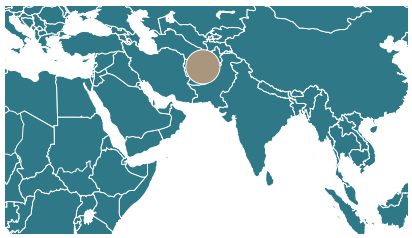

وعلى مر السنوات، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية الأفغانية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية قامت المنظمة بدعم تطوير منتجات ألبان صغار المزارعين في أفغانستان. ويؤكد منهج سلسلة قيمة الألبان المتكاملة على الإمكانات الضخمة لقطاع الألبان في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين سبل كسب العيش بين الأسر المزارعة الفقيرة. وقد استفادت أكثر من 500 4 أسرة مزارعة من الخدمات والمدخلات المتكاملة مثل إنتاج الأعلاف الجافة والأعلاف الخضراء والتدريب في مجال صحة الحيوان وتربية الحيوان والتطعيمات والعلاج وعمليات طرد الديدان وبرامج تحسين السلالات، وإنشاء مراكز تجميع وتبريد الألبان. وعادة ما يقوم كل مزارع حاليا بتسويق فائض الألبان ويكسب دخلا إضافيا كبيرا على فترات متقطعة على مدار السنة. كما أسهم ذلك أيضا في تقليل الاعتماد على واردات منتجات الألبان التي زادت بصورة ضخمة، منذ عام 2010. ويركز عمل المنظمة على النساء اللائي يحتفظن ويتخذن القرار بشأن إنفاق أكثر من 80 في المائة من دخل مبيعات الألبان. ولازالت الجهود جارية من أجل رفع قدرات المؤسسات العامة على تعزيز وتنظيم قطاع الألبان.

توفر منظمة الأغذية والزراعة المساعدات وبناء القدرات إلى الدول كي تتمكن من الوصول إلى الأسواق العالمية واستيفاء المعايير الدولية المتعلقة بسلامة الغذاء وصحة النباتات والحيوانات.

الحصول على التمويل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

تم تضمين ممارسات سياسات سليمة تتعلق بالتمويل الريفي والزراعي الشامل الذي تم جمعه من منظمة الأغذية والزراعة والشركاء الرئيسيين (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والبنك الزراعي الهولندي) في برنامج تنمية قدرات حديث يستهدف الممارسين الميدانيين مثل منظمات المنتجين والمؤسسات المالية والهيئات الحكومية وشركات المشروعات الزراعية الخاصة بحيث تتمكن من تعميم تلك الممارسات في عملياتها اليومية. وكانت النتائج مبهرة حيث شاركت 29 مؤسسة من 12 دولة في أمريكا اللاتينية هي بوليفيا وباربادوس والمكسيك وإكوادور وباراغواي وهندوراس ونيكاراغوا وبناما وبيرو وكوستاريكا والبرازيل وغواتيمالا في التدريبات التي قدمتها المنظمة أثناء الفترة 2014-2015. وتضمنت النتائج تحسين قدرات أسر صغار المزارعين والمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة على الحصول على مجموعة كبيرة من الخدمات المالية من مؤسسات لديها القدرة على النفاذ إلى والاستجابة لاحتياجاتهم بصورة مستدامة. وقد تم اتخاذ العديد من مبادرات المتابعة مع الشركاء المحليين بالنسبة لتلك التدريبات بما في ذلك البنك الزراعي من بيرو وبنك فيرا المكسيكي.

تكنولوجيا بسيطة تقلل من فاقد الأسماك في بوروندي

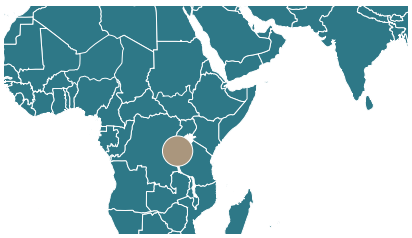

تقوم النساء على شواطئ بحيرة تنجانيقا في بوروندي بتجفيف الأسماك التي تم صيدها البحيرة وهي أسماك فضية صغيرة شبيهة بأسماك السردين، ويطلق عليها اسم أسماك نداجالا والتي تباع في الأسواق بعد ذلك. أسماك النداجالا هي أسماك صغيرة تؤكل بكاملها وهي تحتوي على معدلات عالية من البروتين والمغذيات والكالسيوم. وطبقا للتقاليد، تجفف النساء الأسماك على الشواطئ الرملية للبحيرة. ومما يدعو للأسف أن تلك الطريقة المتبعة، إلى جانب كونها غير نظيفة، تؤدي إلى ارتفاع مستوى الفاقد في مرحلة ما بعد الصيد نتيجة لبطء وقت التجفيف واحتمال تلوث الأسماك على الأرض. كما تقوم الحيوانات باختطاف الأسماك التي تجفف على الأرض أو يتم اكتساحها أثناء الموسم الممطر. وتشير التقديرات إلى أن 15 في المائة من الصيد يفقد أثناء عملية التجفيف. وقد عملت المنظمة مع المجففين لتطوير أرفف بسيطة طول كل منها متر واحد ويقوم السكان المحليون بإنشائها. ومن خلال هذه الأرفف الجديدة تم تقليل وقت التجفيف من ثلاثة أيام إلى ثماني ساعات فقط. وتكون الأسماك التي يتم تجفيفها على الأرفف بعيدة عن الحيوانات، ويمكن تغطيتها عند هطول الأمطار بما يمنع تلوثها. كما أدت عملية التجفيف على الأرفف إلى إخراج منتج نهائي أفضل مذاقا، وخالي من الحصى الصغير الذي كان يوجد عادة في الأسماك التي يتم تجفيفها على الشاطئ. وتتمتع الأسماك ذات الجودة الأفضل بعمر تخزيني أطول بما يسمح بنقل الأسماك إلى الأسواق الإقليمية. وقد حصلت النساء اللائي يقمن بتجفيف الأسماك على أسعار مقابل الأسماك المجففة تبلغ مقدار ضعف ما كانوا يحصلون عليه في السابق إلى جانب انخفاض مستوى الفاقد بما يعني حصول أسر مجففات الأسماك في منطقة بحيرة تنجانيقا على دخل أفضل.

باكستان

حمالون ينقلون الموز من مستودع لبيعه في سوق في إسلام أباد.
©FAO/Farooq Naeem

التعامل مع فاقد الفاكهة والخضروات في مرحلة بعد الحصاد في آسيا

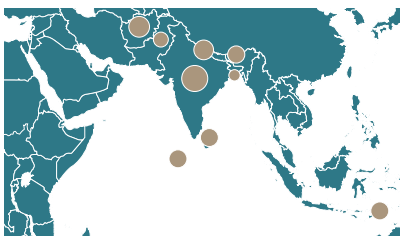

يعتبر قطاع الزراعة في غاية الأهمية بالنسبة لأفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وجزر الملديف ونيبال وباكستان وسريلانكا، خاصة فيما تعلق بتحسين الأمن الغذائي ونتائج التغذية. وفي هذا السياق، تكتسي الأغذية الغنية بالمغذيات الدقيقة مثل الفاكهة والخضروات أهمية فائقة. وبالرغم من ذلك، فإن فاقد مرحلة ما بعد الحصاد في تلك القطاعات مرتفع وينتج بصورة كبيرة عن التعامل والنقل والتغليف غير السليم والتخزين الرديء وضعف البنية التحتية بصفة عامة. وتتولى المنظمة في هذه الدول تجريب ممارسات جيدة لإدارة مرحلة ما بعد الحصاد لتحسين الجودة وضمان السلامة وتقليل الفاقد في سلاسل توريد الفاكهة والخضروات التقليدية ذات الأولوية. ويتم خلق قدرات أساسية بين الخبراء والمدربين وأصحاب المصلحة من سلاسل القيمة في مجال الممارسات السليمة في إدارة مرحلة ما بعد الحصاد والأساليب التكنولوجية المحسنة. وحتى الآن، تم إجراء دراسات استقصائية سوقية في سلاسل القيمة ذات الأولوية لتحديد الأزمات الرئيسية التي تسهم في الفاقد وقد تم تدريب 105 جهة في بنغلاديش ونيبال وسريلانكا فقط.

تعزيز استثمارات المشروعات الزراعية في جزر كوك وساموا

في جزر كوك تتراجع تنافسية صادرات المزارعين وصيادي الأسماك وتعتمد الجزر بصورة متزايدة على الأغذية المستوردة. وفي هذا السياق، أصبحت عملية تحسين قدرات قطاعات الزراعة المحلية للوفاء بالاحتياجات المحلية من الغذاء من الأولويات. وتلتزم المنظمة بتعزيز قدرات منتجي الغذاء المحليين والمشروعات على إنتاج غذاء مرتفع القيمة الغذائية للأسواق المحلية. ويتضمن ذلك أيضا تعزيز القدرات المحلية على حشد الاستثمارات في سلاسل أغذية زراعية تتميز بالكفاءة.

وقدمت المنظمة الدعم لتحفيز ضخ استثمارات جديدة في مجال المشروعات الزراعية في اثنين من الاقتصاديات صغيرة النطاق وفي الدول الجزرية الصغيرة والنامية. وفي جزر كوك قامت المنظمة بتيسير إنشاء أحد عشر مشروعا زراعيا من خلال مرفق صغير للمنح المناظرة وتعزيز 24 مشروعا زراعيا من خلال المتابعة والتدريب. علاوة على ذلك، تم تدريب ثلاثة مجموعات من الشباب على المشروعات وتم إعطاؤهم منح أخرى من قبل بنك جزر كوك وهو أحد شركاء المنظمة في المشروع. وفي جزيرة ساموا قامت المنظمة بتعزيز قدرات مقدمي الخدمات المالية المحليين والمشروعات الزراعية ومجموعات المزارعين والمسؤولين في القطاع العام حول تقييم أسواق التمويل الزراعي والإقراض البديل الذي يعتمد على وجود ضمانات والزراعة التعاقدية وتمويل سلسلة القيمة.

تعزيز الاستثمار الزراعي والتجارة في أوكرانيا

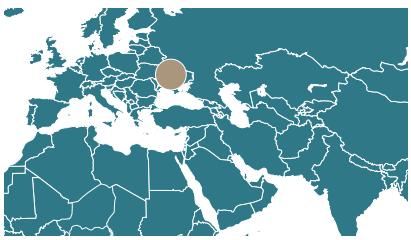

بالرغم من وجود قطاع ألبان قوي في أوكرانيا، فإن مزارع الألبان بها صغيرة وتواجه صعوبات في تسليم ألبان تفي بمعايير الجودة. وتؤدي تلك العوامل إلى الحد من تنمية القطاع. وقد مثل فقدان السوق الروسية أمام صادرات الألبان الأوكرانية تحديا إضافيا أما تلك الصناعة، والتي اضطرت إلى اللجوء إلى البحث عن فرص تصدير جديدة. وفي عام 2013، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على إطلاق مشروع "حوار السياسات بين القطاع العام والخاص في قطاع الألبان في أوكرانيا". وتم إنشاء مجموعة عمل في قطاع الألبان تضمنت كبار منتجي ومجهزي الألبان واتحادات صناعة الألبان والعلماء وممثلي الحكومة للتوصل إلى طرق لتطوير القطاع. وقد ازداد التعاون وتم تحديد شركاء تجاريين جدد. ونتيجة لذلك، قام منتجو الألبان ومجهزو منتجات الألبان بحضور معارض دولية، وتم إدخال معايير جودة جديدة في التشريعات الوطنية.

وتضمنت النتائج الجديدة فتح أفاق جديدة في الصين والاتحاد الأوروبي حيث فتحت أسواقها لمنتجات الألبان الأوكرانية. وقد شجع ظهور بيئة سياسات مستقرة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على زيادة الاستثمارات لتحديث القطاع.

ومن خلال تلك الروح التشاركية، أصبحت سلسلة قيمة منتجات الألبان في أوكرانيا على طريق تحقيق نموذج أكثر شمولية وكفاءة مع مشاركة المزارعين وممثلي الصناعة في اتخاذ القرارات المهمة.

طاجيكستان

منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير يدعمان النساء الريفيات لضمان أن فاكهتم تتمتع بمعايير السلامة والنظافة المتبعة في الأسواق المحلية والأجنبية
©EBRD

تطوير سلاسل توريد منتجات طازجة أكثر كفاءة في طاجيكستان

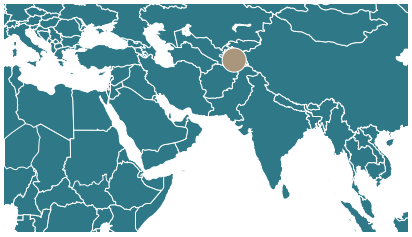

تتولى منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تعزيز سلاسل توريد الفاكهة والخضروات الطازجة في طاجيكستان وزيادة فرص الأسواق أمام المنتجين. وتمثل الفاكهة والخضروات مصدر أساسي للدخل بالنسبة للأسر في الريف في تلك الدولة الجبلية. وتمثل المنتجات الطازجة مثل الكريز الحلو والبصل وعنب المائدة جزء كبير من صادرات طاجيكستان الزراعية. وبالرغم من ذلك، لم يتم التعرف بصورة كبيرة على إمكانات التوريد في أسواق التجزئة المحلية وأسواق الصادرات. ويؤدي إدخال التحسينات أيضا إلى زيادة مكاسب المزارعين. وبينما تصل صادرات الفاكهة والخضروات السنوية في أوزبكستان المجاورة إلى 500 مليون دولار أمريكي تبلغ قيمة صادرات طاجيكستان 10 في المائة فقط من تلك القيمة. ويؤدي وجود أوجه قصور على امتداد سلاسل التوريد إلى اختلاف توافر واختيار الفاكهة والخضروات الطازجة بصورة كبيرة بتغير الفصول. ويوجد في طاجيكستان قليل من مرافق الحفظ المبرد وغالبا ما يؤدي تساقط الثلوج الكثيفة في الشتاء إلى غلق الطرق التي تربط بين العاصمة ومناطق الإنتاج الرئيسية. وتوفر منظمة الأغذية والزراعة والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير معلومات أفضل عن الأسواق إلى المنتجين في طاجيكستان مع تقديم أساليب تكنولوجية وتقنيات جديدة وتحسين الإنتاج الحالي وممارسات النقل والتعبئة التي غالبا ما تؤدي إلى تلف وانخفاض قيمة إنتاجهم. ويتم تدريب المنتجين الطاجيك على كيفية الوفاء بالمعايير لأن الدول تتحول ببطء من نمط الأسواق المفتوحة إلى شكل تجارة تجزئة أحدث مثل المتاجر الشاملة والمتاجر الكبرى.

تعزيز السياسة الوطنية الجديدة بشأن الأمن الغذائي والتغذية في مالي

تعتبر مالي من بين أكثر الدول عرضة لمخاطر أزمات الأغذية التي يسببها تغير المناخ والجفاف والصراعات المحلية. ويسهم برنامج متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية في صياغة سياسة وطنية جديدة للأمن الغذائي والتغذية. وعند استكمالها، فإن تلك السياسة الجديدة، التي تتم بالتنسيق مع مكتب الأمن الغذائي، سوف توفر استراتيجية للأمن الغذائي تستمر لمدة عشر سنوات. وتتمثل أهدافها بصفة خاصة في تعزيز القدرة على الصمود والتنسيق داخل الدولة في الحرب على الجوع. ومن خلال برنامج متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية، تدعم المنظمة صياغة السياسات لتعزيز التنافسية الزراعية للدولة والقدرة على الصمود أمام الصدمات بالنسبة لجانبين مهمين وهما تقليل أثر التحرش في الطريق على أسعار الغذاء ووجود مخزون عام أكثر كفاءة من الأطعمة الأساسية مثل الأرز والدخن والذرة الرفيعة.

وبالنسبة لهذين الجانبين، قامت المنظمة بتطوير مجموعة من خيارات السياسات التي تقوم على البراهين للتعامل مع التحرش في الطريق على طول سلاسل النقل الزراعي والتسويق ولتعزيز عمليات مخزون الغذاء في مالي. وتتولى المنظمة بالتعاون مع الحكومة وبالتشاور مع اتحادات المزارعين ومجموعات المجتمع المدني والمانحين الدوليين بنجاح تطوير نهج نتج عنه صياغة سياسات وطنية متسقة وقوية توفر الإطار اللازم لتحقيق أمن غذائي أفضل في الدولة.

تعزيز الإنفاق العام على مجال الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي في السنغال

يلعب الإنفاق العام في مجال الزراعة والصحة والتعليم وفي القطاعات الأخرى دورا أساسيا في القضاء على الجوع. ومن ضمن الجهود المستمرة الرامية لتعزيز كفاءة وفاعلية الإنفاق العام على الغذاء والزراعة في إفريقيا، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع حكومة السنغال على تطبيق نظام يحقق تخطيطا أفضل وتتبعا وتخصيصا لإنفاق الحكومة بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي في السنغال. ومن خلال برنامج متابعة وتحليل السياسات الغذائية والزراعية تعمل المنظمة إلى جانب حكومة السنغال على تنسيق الإنفاق الوطني العام للأمن الغذائي والتغذية.

وطورت المنظمة مجموعة من أدوات تتبع الإنفاق التي تسمح لوزارة المالية بمتابعة الإنفاق العام للسنغال بصورة أكثر فاعلية. وقد تم تطوير تلك الأدوات من خلال عملية مشاورات وطنية شاملة تسمح للحكومة وشركاء التنمية بزيادة تأثير السياسات باستخدام معلومات مصنفة حول تركيبة ومستوى النفقات العامة.

ولأنها أداة برمجة تطبق على مدى ثلاث سنوات، فإنها ستحسن التنسيق الوطني وتسمح للوزارات التنفيذية المعنية والهيئات العامة بحشد الموارد بصورة أفضل من أجل تنفيذ البرامج والمشروعات والمبادرات التي تهدف إلى القضاء على الجوع في السنغال.

مالي

سياسة وطنية جديدة للأمن الغذائي والتغذية تضمن مخزون أكثر كفاءة من الأغذية الأساسية بما في ذلك الذرة الرفيعة.
©FAO/Swiatoslaw Wojtkowiak

المُسميات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية وطريقة عرضها لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو رأي أي من السلطات التابعة لها، أو ترسيم حدودها أو تخومها. كذلك لا تعني الإشارة إلى شركات بعينها أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مسجلة أم لا، أن المنظمة توصي بها أو تؤيدها على حساب منتجات أخرى لم يتم ذكرها وذات طبيعة مشابهة.

©FAO, 2017

تشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام واستنساخ ونشر المواد الواردة في هذه المادة الإعلامية. ما لم يشار إلى غير ذلك، لا يجوز نسخ المواد أو تنزيلها وطباعتها لأغراض إعداد دراسة أو بحث خاص أو لأغراض التدريس، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية، شريطة أن يتم اعتمادها من قبل المنظمة باعتبارها صاحب المصدر والمؤلف، وليس هناك ما يشير ضمناً إلى تأييد المنظمة لوجهات نظر المستخدمين أو المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.
يجب توجيه جميع طلبات الترجمة وحقوق الاقتباس وحقوق إعادة البيع وغيرها من الحقوق المتعلقة بالاستخدام التجاري إلى العنوان التالي:
copyright@fao.org.

المنتجات الإعلامية الخاصة بالمنظمة متاحة على الموقع الإليكتروني للمنظمة (www.fao.org/publications)
ويمكن شراؤها عبر
publications-sales@fao.org.

صورة الغلاف:
©FAO/Claudio Guzmán

تمت الطباعة على ورق صديق للبيئة.

الغذاء والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعتبر الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مجموعة من الأولويات العالمية التي تبنتها الدول في شهر سبتمبر/أيلول 2015 لوضع نهاية للفقر والجوع وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية على كوكبنا وضمان الرخاء للجميع.

يتخلل الغذاء والزراعة كافة جوانب أهداف التنمية المستدامة وتكمن في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن خلال نهج متكامل كان يهدف إلى التعامل مع الأسباب الجذرية للفقر والجوع، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة يتماشى بصورة كبيرة مع أهداف التنمية المستدامة.

وتعد خبرتنا التقنية واسعة النطاق، إلى جانب خبرتنا الطويلة في العمل مع شركاء التنمية والمهارات الفريدة التي نتمتع بها في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) تؤهل منظمة الأغذية والزراعة لأن تكون حليفا ثمينا للدول في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

ولمعرفة المزيد، يرجى الرجوع إلى موقعنا بشأن عمل المنظمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويتم تحديث تلك الصفحة بصورة مستمرة بأحدث التطورات التي تتعلق بالأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

© FAO, 2017
I6627AR/1/01.17

العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة

تمثل الأولويات الرئيسية الخمسة، أو الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، المجالات الأساسية لعملنا المتعلق بدعم الدول الأعضاء للقيام بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر في العالم بصورة مستدامة.

المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

جعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

خفض الفقر في المناطق الريفية

بناء أنظمة زراعية وغذائية شاملة وفعالة

زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام التهديدات والأزمات

لتحقيق تلك الأهداف، تعمل منظمة الأغذية والزراعة من خلال خمسة برامج استراتيجية، تعزز قيادتنا الفنية بينما تتولى دمج النوع الاجتماعي والحوكمة والتغذية وآثار تغير المناخ بصورة كاملة في كافة جوانب عملنا.

إننا ملتزمون بدعم الدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030